بالتقتير والبخل، وهى كلها ألفاظ تصف هذا التجاوز في الاستهلاك بالتدني إلى الدرجة التي تفسد الحياة الإنسانية، والحياة الاجتماعية. إنه ظلم للنفس وللمجتمع؛ أما أنه ظلم للنفس فلأنه يحرمها مما هي في حاجة إليه، ويعوقها عن أداء وظائفها في الحياة، وأما أنه ظلم للمجتمع فلأنه يؤدى إلى نقص الطلب الفعال فيه، حتى يوقعه في الكساد، ويلقى به إلى التهلكة. يقول الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ويقول النبي ﷺ: «وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا».

كما أن التقتير يخل بقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم، فيصيب الأمة في طاقتها الإنتاجية، ممثلة في الأفراد الأقوياء بدنياً ونفسياً وعقلياً وفنياً، فلا تملك الأمة مقومات البقاء ومغالبة الأقوياء، فتقع في براثن الهلاك. فالتهلكة والهلاك هي النتيجة المتوقعة للمجتمع الذي ينتشر فيه تجاوز الحد الأدنى من الاستهلاك، إذ يمارس أفراده التقتير ويتصفون بالبخل، خضوعاً منهم للشح.

وهكذا نرى أن الهلاك هو عقوبة المجتمعات التي تنزل بها بسبب عدم استجابتها لسنة الله تعالى في الاستهلاك.

٥/٤: سنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية هي ما يقوم بين الناس من علاقات وهم بمعرض استخدام موارد الله تعالى في إشباع حاجاتهم، باشتقاق السلع والخدمات المشبعة (الطيبات) من هذه الموارد. ويمكن أن نقول عن هذه العلاقات إنها

جوهر النظام الاقتصادي الذي يقوم بالوظائف الاقتصادية المختلفة، والتي من خلالها نتناول جوانب المشكلة الاقتصادية.

هذه العلاقات أقامها الله تعالى على أساس عام، هو سنة من سننه سبحانه، هذا الأساس هو العدل الذي قامت به السموات والأرض، العدل في كل شيء، وتجنب الظلم في كل شيء، يقول الله تعالى في حديثه القدسى «يَاعِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظْلِمُوا»[1]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾[النحل:٩٠]، ويقول عز وجل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[النساء:٥٨]. إلى غير ذلك من تعليمات الله تعالى وتعليمات رسوله التي تؤسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشئون الحياتية على العدل، وتبين أنه حكم الله تعالى، ومراده من عباده، وسنته فيهم، التي يعاملهم على أساس منها، فإن هم استجابوا لها، ونظموا شئونهم على هدى منها، استقامت أحوالهم، وازدهرت مجتمعاتهم، وإن تنكبوا الصراط السوي وأداروا ظهرهم لها، حلت بهم العقوبات التي جرت سنة الله تعالى بأن تنزل بكل من يقيم حياته على الظلم، ويبنيها على غير سنن العدل.

يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[هود:١١٧]. قال الرازي في تفسير هذه الآية: «إن المراد من

(١) جزء من حديث قدسي طويل.

الظلم في هذه الآية الشرك، والمعنى أن الله تعالى لا يهلك أهل القرى بمجرد كونهم مشركين، إذا كانوا مصلحين في **المعاملات فيما بينهم**، يعامل بعضهم بعضاً على الصلاح، وعدم الفساد»[1].

أي إن **المعاملات** بين الناس إذا قامت على أساس من الصلاح وعدم الفساد، أي على العدل وحصول كل ذي حق على حقه بغير ظلم لأحد المتعاملين. فإن المجتمع الذي تقوم فيه هذه العلاقات هو بمنأى عن الهلاك، وإن كان لا يؤمن بالله تعالى. أي «أن الدولة الكافرة قد تكون عادلة، بمعنى أن حكامها لا يظلمون الناس، والناس أنفسهم لا يتظالمون فيما بينهم، فهذه الدولة مع كفرها، تبقى، إذ ليس من سنة الله تعالى هلاك الدولة بكفرها فقط، ولكن إذ انضم إلى كفرها ظلم حكامها للرعية، وتظالم الناس فيما بينهم، أهلكهم الله»[2].

وهذا هو ما قرره الإمام ابن تيمية بوضوح في المقولة التي اشتهرت عنه إذ يقول: «وأمر الناس إنما يستقيم في الدنيا مع العدل، الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم، أكثر مما يستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن لم يشترك في إثم، ولهذا قيل أن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة»[3].

---

(١) الفخر الرازى، التفسير الكبير، مرجع سابق، تفسير الآية رقم ١١٧ من سورة هود.

(٢) د. عبد الكريم زيدان، سنة الله في الأمم والأفراد والجماعات، مطبعة الرسالة، ط ١ بدون تاريخ ص ١٢٢

(٣) ابن تيمية، رسالة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، ص٤٠.

فسنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية، التي عبر عنها الرازي «بالمعاملات فيما بينهم» أن تقوم على العدل وليس الظلم، ولا يضر العدل إن شابه أنواع من الإثم ولا يصلح الظلم وإن خلا من أنواع الإثم الأخرى، كما بين ابن تيمية.

هذه السنة إذا تحققت في المجتمع إزدهرت حياته، واستقامت أحواله، وفاضت فيه الخيرات، يقول النبي ﷺ «**إِقَامَةُ حَدٍّ فِي الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ أَنْ يُمْطَرُوا أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» فإقامة الحدود تعنى إقامة العدل، وهذا في تأثيره يشبه تأثير المطر الذي ينبت به الزرع، ويحيا به الفرع، وتنمو به الأرض، وعليه تقوم الحياة. إن إقامة حد واحد يقيم عدلاً بين طرفين، فيدل كل هذا الخير في أثره على المجتمع. ومن هنا نفهم أيضا كيف أن التفرقة في إقامة الحدود بين الناس تقود إلى هلاك المجتمع، إن السبب هو غياب العدل الذي تستقيم به الحياة «إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»[1].

إنها التفرقة في المعاملة بين الناس على أساس من مراكزهم الاجتماعية، حيث يباح للأقوياء والمتسلطين الخروج على القوانين، بل واستخدامها في تحقيق أغراضهم ومآربهم الخاصة، بينما تطبق بأقصى درجات الحزم- إن لم تكن القسوة- على عامة الناس وسوادهم الأعظم، عندها تتبين الغالبية أنها لا تعيش في وطنها، فتهاجر إلى داخلها وعمقها النفسي وتشعر بغربتها في بلادها، وتقل

---

(١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، انظر رياض الصالحين، حديث رقم ١٧٦٧ ط دار إحياء التراث بدولة قطر. ط الأولى ١٩٨٦.

رغبتها في العمل والإنتاج، لأنه في ظل الظلم، لن تكون ثمراته لهم، وفى النهاية يحل بالمجتمع ما يحل بكل ظالم مهما طال عمره ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[النمل:٥٢]

إن الظلم إذا سمح له بالظهور ورضي به على أساس أي مستوى من المستويات لا يلبث أن يتفشى حتى يعم المجتمع كله وفى كل مستوياته، وكأن المستويات المختلفة تشبه الأنابيب المستطرقة التي يتخللها الماء، فينتقل من أنبوب بالظلم في مجال من مجالات الحياة، فإنه لا يلبث أن يظهر في مجال ثان وثالث حتى يعم المجتمع كله.

إن الشخص الذي يظلم غيره، يُظلم أيضا من شخص آخر، وربما يُظلم من نفس الشخص الذي ظلمه من قبل، أي يقع في المجتمع الظلم المتبادل بين الأفراد والفئات، بين الحكام والمحكومين، بين العمال وأرباب الأعمال، بين التجار والمستهلكين، إلى آخر من تقوم بينه وبين غيره علاقة أو تعامل.

إن رب العمل الذي يظلم العاملين لديه، بغبنهم حقوقهم وإنقاصهم أجورهم، سيجد من يفعل به ذلك ممن يوردون إليه المادة الخام، أو يتعاملون معه في الميدان الضريبي مثلاً، بل ربما لحقه الظلم من العمال الذين ظلمهم عندما يردون الظلم بظلم آخر، يتمثل في عدم آداء الواجب بعدم الإتقان والتجويد، فتخرج المنتجات من أيديهم أقل جودة من المطلوب، ولن يحصل رب العمل في هذه الحالة على العائد المرتفع الذي أراده، ومن أجله ظلم العمال وأنقصهم حقوقهم. وهكذا تولى ظالم على ظالم، وانتشر الظلم في جنبات المجتمع، عندما سمحت بظهوره في جانب منها، وصدق الله العظيم عندما

يقرر هذه الحقيقة فيقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩].

إن الظالم سيجد من يوقع به الظلم، والمسئول عن وقوع الظلم به هو ظلمه السابق لغيره، فهذه سنة الله تعالى، أن يولى بعض الظالمين بعضاً، وأن يسلط الظالم على ظالم، ثم يسلط على الظالم ظالماً ثالثاً، حتى تصبح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كلها مبنية على الظلم، وعندها يحل بالمجتمع جزاء الظالمين، وهو الهلاك ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[الكهف:٥٩]، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنبياء:١١]، ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:١٤٧]، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[الأنعام:٢١، ١٣٥، يوسف:٢٣].

إنها الحلقة المفرغة من الظلم إذاً، وعلاجها يكون بالإقلاع عن الظلم، والعودة إلى إقامة العلاقات الاقتصادية على أساس من العدل، فإذا قدر [illegible] أن يثوب إلى رشده قبل أن يحل به الهلاك استفاد من العلاج، وإن [illegible] ذلك أنطبقت عليه سنن الله تعالى في هلاك الظالمين، والذي يحل وإن [illegible] لسنة الله أيضا ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل:٦١]

[illegible] المجتمع وإعطاؤه فرصة لكي يصلح أوضاعه، ويبنى علاقاته [illegible] بعد أن سادها الظلم، فإذا انقضت الفرصة، ولم يستغلها المجتمع،

جاء أجله، وحانت ساعة استبداله ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾[الأنبياء:١١].

وقد يقول قائل: إن الظلم لم تمارسه الغالبية حقاً، ولكن هناك من الناس من لا يقر بهذه الممارسات ولا يرضى عنها، فهل يهلك مع الهالكين؟

والإجابة تولتها آية أخرى في كتاب الله تعالى، تحذر هذا البعض من الناس من مغبة الظلم الذي استشرى في المجتمع، وأن هلاكه- إذا وقع- لن ينجو منه أحد، تقول الآية الكريمة ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الأنفال:٢٥] ويقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»(١).

وإن أهم المجالات التي يطلب فيها العدل بصورة أكثر من غيرها، هي مجال التوزيع في الثروة وفي الدخل، ثم مجال الحقوق المدنية، والتسوية بين الناس فيها، فإنه إن تحقق العدل في هذين المجالين سرى إلى غيرهما من المجالات بصورة تلقائية، وتتكرر فكرة الأنابيب المستطرقة هنا ولكن في الاتجاه الصحيح الذي يسير نحو نشر العدل وجعله قاعدة لبناء الحياة.

ولعله من المفيد هنا أن نوضح فكرة ربما يأخذها الناس قضية مسلمة، وما

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة، انظر رياض الصالحين، مرجع سابق، حديث رقم ١٩٧.

هي بذلك، لقد درج مفكرونا بصفة عامة على اعتبار العدل سمة من سمات الإسلام[1]، وخصيصة من خصائصه، وهم يقصدون أن يوضحوا أهمية العدل ومكانته في الإسلام، والذي نريد إيضاحه أن العدل في الإسلام أكبر من أن يكون سمة من السمات أو خصيصة من الخصائص، إنه ركن ومقوم من مقومات الإسلام، وشتان بين السمة التي هي وصف للشيء وبين المفهوم أو الركن الذي هو جزء من ماهية الشيء وذاته.

إن الإسلام إذا يعطي عدالة العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، أهميتها، ويحفظ له مكانتها في تنظيمه للحياة بجعلها مقوماً من مقومات الإسلام وركناً من أركانه، وجزءاً من ماهيته، وليس غريبا بعد ذلك أن يكون الخروج على سنن العدل في العلاقات الاقتصادية، محطماً للمجتمع مهلكاً له، وأن يكون الالتزام بالعدل مفتاحاً إلى التقدم وازدهار الحياة وطيب المعيشة. أي ليس غريباً أن يكون ابتناء العلاقات الاقتصادية على العدل سنة من سنن الله تعالى، يعامل خلقه بناء على موقفهم منها ومدى استجابتهم لها كما بينا.

٦/٤: سنة الله في التغيير

من المشاهد أن أحوال المجتمعات لا تثبت على وضع دائم، بل ينالها التبدل والتحول، ويعتريها التقدم والتخلف، وينالها الازدهار، كما يحل بها

---

(١) الشيخ الإمام أبو زهرة، الدعوة إلى الإسلام، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٧٢ إذ يقول في ص ٢٠٠: «إذا كان لكل دين سمة تميزه، فسمة الإسلام العدالة».